إعادة تزكية العثمان رئيساً لمجلس إدارة «كي نت»

أعلن مجلس إدارة شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت) في بيان صحافي أمس أنه اعتمد بالإجماع إعادة تزكية محمد العثمان رئيسا لمجلس إدارة الشركة ممثلا عن البنك الوطني، وانتخاب عثمان توفيقي ممثلا عن البنك الأهلي نائبا للرئيس.

تحتاج بشدة لإصدار قانون الدين العام الجديد قبل فبراير المقبل

الكويت استنفدت 75٪ من قدرتها على الاستدانة

محمود صبحي

يأتي دخول العام الجديد 2018 ليضع الحكومة الكويتية في مأزق حيث لن تتحمل تأخر إصدار قانون الدين العام حتى فبراير المقبل عندما يحين استحقاق سندات دين أصدرتها في السابق وهو ما يضيف أعباء جديدة بسبب عدم قدرتها على طرح سندات أخرى لتغطية آجال الاستحقاقات أو لتغطية عجز الموازنة بسبب انتهاء العمل بقانون الدين في سبتمبر الماضي والذي تزامن معه استنفاد الحكومة 75٪ من قدرتها على الاستدانة بعد ان وصلت قيمة اجمالي اصدارات الدين المحلي والخارجي 7,5 مليارات دينار، فيما يبلغ سقف الدين وفقا للقانون القديم 10 مليارات دينار.

وستكون الحاجة ملحة الى اصدار القانون من مجلس الأمة في أقرب وقت لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة والمتوقع ان يفوق 5 مليارات دينار خلال العام المالي الجاري والبدء في سداد استحقاقات سندات الدين العام التي يحين أجل أول تلك الاصدارات في 7 فبراير المقبل بقيمة 100 مليون دينار.

وكان آخر اصدار لسندات الدين العام في 27 سبتمبر الماضي منذ اكثر من شهرين بقيمة 100 مليون دينار ولأجل سنتين يستحق السداد في 25 سبتمبر 2019.

ويرتبط قانون الدين العام بإصدار سندات دين الحكومية المحلية والدولية بغرض تمويل عجز الموازنة الى جانب الاعتماد على الاحتياطي العام الذي حذرت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «فيتش» من امكانية تآكله بشكل كامل خلال الـ 10 سنوات المقبلة اذا استمرت وتيرة الاعتماد عليه في سداد عجز الموازنة حيث يصل الاحتياطي العام بحسب تقديرات الوكالة إلى 116 مليار دولار (35 مليار دينار). حيث تسارعت وتيرة السحب منه خلال السنوات الثلاث الماضية لتصل الى 16 مليار دولار تم سحبها من صندوق الاحتياطي العام.

إجمالي إصدارات الدين المحلي والخارجي وصلت إلى 7,5 مليارات دينار

الحكومة تستهدف رفع سقف الدين العام من 10 إلى 25 مليار دينار

الاحتياطي العام يتآكل ولا بديل عن تمويل العجز إلا بالاستدانة

وتقدمت الحكومة بمشروع قانون للدين العام بحيث يرفع سقف الاقتراض الحكومي من 10 مليارات دينار (ما يعادل 33 مليار دولار) الى 25 مليار دينار (ما يعادل 83 مليار دولار) والحد الأقصى لفترة السداد من 10 سنوات إلى 30 سنة.

وصل رصيد اصدارات سندات الدين العام حتى نهاية سبتمبر الماضي 4,96 مليارات دينار حسب احصائيات بنك الكويت المركزي الشهرية وهو ما يمثل نصف القيمة المتاحة للحكومة اقتراضها اضافة الى 2,5 مليار دينار قيمة السندات الدولية التي اصدرتها الحكومة الكويتية في مارس.

وكانت الحكومة الكويتية قد أصدرت باكورة سنداتها الدولية في مارس الماضي بقيمة 8 مليارات دولار، مقسمة الى شريحتين الأولى بقيمة 3,5 مليارات دولار لأجل 5 سنوات والثانية بقيمة 4,5 مليارات دولار لأجل 10 سنوات والتزمت الحكومة بالاجال وقيمة الاستدانة حسب ما يلزمها قانون الدين العام الجديد.

ويتزامن إصدار قانون جديد للدين العام مع العمل على مشروع قانون جديد لإصدار صكوك سيادية والتي تعد خيارا جديدا قد تلجأ الحكومة اليه الى جانب السندات لتمويل عجز الموازنة وتمويل المشروعات التنموية.

وبحسب التوقعات قد يتراوح عجز الموازنة العامة للعام المالي الحالي 2017/ 2018 بين 4 و5 مليارات دينار حسب توقعات مركز أبحاث الشال وهو ما يضغط على الحكومة الكويتية الى اصدار قانون الدين العام الجديد خلال السنة المالية الحالية.

ووصل عجز الموازنة بنهاية نوفمبر الماضي إلى 2,4 مليار دينار حسب التقرير الشهري لوزارة المالية فيما تأتي التوقعات اكثر تفاؤلا بالنصف الثاني من العام المالي الجاري تزامنا مع التحسن المستمر.

في أسعار النفط

وعن حاجة الكويت لزيادة سقف الفترة الزمنية اللازمة لسداد الديون الى 30 عاما كان عبدالعزيز الملا، رئيس إدارة الدين العام بوزارة المالية قد ذكر في تصريحات صحافية سابقة أنه تمت ملاحظة اهتمام صناديق التقاعد والتأمين بالأوراق المالية الأطول أجلا حين عرض بيع السندات على مستثمرين عالميين.

ويأتي اتجاه الحكومة الى الاستدانة لسد عجز الموازنة العامة للدولة في الوقت الذي تتمتع فيه الكويت بفوائض مليارية تراكمت على مدى السنوات الماضية ليصبح لديها خامس اكبر صندوق سيادي حول العالم تقدر أصوله بنحو 600 مليار دولار وعوائد سنوية تبلغ 3٪ اي قرابة 18 مليار دولار سنويا لا يتم تحويلها الى ميزانية الدولة والتي تستطيع سد العجز بسهولة وفقا لقانون إنشاء الهيئة العامة للاستثمار.

«مورغان ستانلي»: قيمة «بيتكوين» الحقيقية.. صفراً

العربية.نت: أظهرت وثيقة سرية صادرة عن مصرف «مورغان ستانلي» أن تقدير وحدة البحوث والتحليل لديه هو أن القيمة الحقيقية لعملة «بيتكوين» الإلكترونية المشفرة ربما تكون صفرا.

جاء هذا التقدير في مذكرة بحثية بعث بها المحلل المالي لدى «مورغان ستانلي»، جيمس فوسيت، وفريقه إلى بعض العملاء قبل أيام قليلة، وكان اللافت فيها أنهم خلصوا إلى أن القيمة الحقيقية لعملة «بيتكوين» الافتراضية ربما تكون (0 دولار)، فيما كانت «بيتكوين» يتم تداولها فوق مستويات الـ 14 ألف دولار عندما وصلت المذكرة البحثية المشار إليها إلى العملاء.

وحملت الوثيقة التي حصل عليها موقع «بزنس إنسايدر»، المتخصص بأخبار المال والأعمال، العنوان «تفكيك البيتكوين»، فيما كان اللافت فيها أيضا أنها لم تعط أي توقعات للأسعار المستقبلية لهذه العملة التي أصبحت في الشهور الأخيرة هي الشغل الشاغل بالنسبة للعالم بأكمله.

وفي قسم حمل عنوان «محاولات لتقييم البيتكوين» يشرح المحلل المالي فويست، لماذا من الصعب جدا تقييم العملة الإلكترونية المشفرة، وكيف أنها ليست مثل العملة التقليدية، ولا مثل الذهب، كما أنها تتدرج وتتذبذب بشكل صعب جدا.

ويخلص «مورغان ستانلي» في باب «محاولات تقييم البيتكوين» إلى القول إنه «من الصعب جدا الإجابة عن هذا السؤال، لكن يوجد بعض النقاط التي تسترعي الاهتمام في هذا المجال»، كما يضيف: «هل من الممكن تقييم البيتكوين مثل العملة التقليدية؟ لا، لأنه لا يوجد سعر فائدة يساعد على ذلك».

وتجيب الورقة عن سؤال: «هل البيتكوين شبكة دفع؟ نعم هي كذلك، لكنها في نطاق ضيق ولا توجد رسوم على التحويل».

أما حجم التداولات اليومية للبيتكوين في العالم، فيقول «مورغان ستانلي» إنها وصلت خلال الثلاثين يوما الماضية إلى 3 مليارات دولار يوميا، أما تداولات العملات التقليدية في أسواق الفوركس بالعالم فتصل إلى 5,4 تريليونات دولار يوميا.

كما تجري «مورغان ستانلي» مقارنة أخرى مثيرة، حيث تشير إلى أن حجم المبيعات اليومية التي تتم في العالم باستخدام عملة «بيتكوين» لا تتجاوز 300 مليون دولار، بينما تنفذ شركة «فيزا» العالمية وحدها بواسطة بطاقاتها المنتشرة في العالم مشتريات تزيد قيمتها على 17 مليار دولار يوميا.

ودّعت 2017 بالترقي للأسواق الناشئة.. وتطبيق المرحلة الأولى من PTM

البورصة تستكمل تغيير جلدها في 2018

شريف حمدي

يبدو أن بورصة الكويت أبت ان تكون نهاية العام 2017 تعيسة فعلى الرغم من شح السيولة والتراجعات التي شهدتها الأسهم خلال النصف الثاني حققت مؤشرات البورصة أداء إيجابيا منذ بداية العام حتى جلسة أمس الاثنين بارتفاع المؤشر السعري 10٪ لتحقق باقي المؤشرات ارتفاعات أقل بنسبة 5٪ للمؤشر الوزني و3٪ لمؤشر كويت 15 بمكاسب رأسمالية قاربت 900 مليون دينار.

تغييرات جذرية وتتويج بالترقية

حدثت الجهات الرقابية، أنظمة العمل بالسوق من خلال تطبيق المرحلة الأولى من منظومة ما بعد التداول PTM، والتي شملت 8 محاور جديدة أبرزها توحيد دورة التسوية الجديدة T+3، لتصبح ثلاثة أيام تداول بعد يوم تنفيذ الصفقة، حيث يتم انتقال ملكية الورقة المالية بعد ثلاثة أيام تداول من يوم شراء أو بيع الورقة المالية.

كما شملت المحاور تغيير آلية تحديد مواعيد استحقاقات الأسهم، وتعديل نظام الضمان المالي لمواجهة الإخفاقات الناتجة عن التداول وتغطيتها من خلال 3 مستويات حماية، وتغيير الوحدات السعرية ليكون الحد الأقصى للارتفاع والهبوط 20٪ بدون توقف للسهم، فضلا عن استحداث الإغلاق العشوائي، وإتاحة خاصية رفض الالتزام لأمناء الحفظ، بالإضافة إلى توفير النظم اللازمة لعمل صانع السوق.

وتوجت البورصة مسيرتها الإصلاحية خلال العام بالترقية الى مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة في سبتمبر الماضي.

صفقات مليارية

شهدت 2017 العديد من الصفقات المهمة التي كانت سببا في انتعاش المؤشرات والمتغيرات على حد سواء، ومن أبرز هذه الصفقات ما يلي:

● إتمام عملية الاستحواذ الإلزامي من قبل شركة أدبيتيو على «أمريكانا» في مارس الماضي بقيمة إجمالية 283 مليون دينار.

● تم خلال العام الماضي إتمام صفقتي بيع 22٪ من أسهم شركة زين إلى شركة عمانتل بواقع 10٪ عبارة عن أسهم خزينة بقيمة 255 مليون دينار، وبيع 12٪ كانت مملوكة لمجموعة الخير بقيمة 408 ملايين دينار، وبالتالي يكون إجمالي مبالغ الصفقات الثلاثة نحو مليار دينار.

ملفات مطلوب إنجازها في 2018

رغم ما تحقق من انجازات رقابية وتنظيمية في بورصة الكويت، إلا أن هناك الكثير من الملفات التي تسعى هيئة أسواق المال وشركة البورصة الى إنجازها خلال 2018، وفي هذا السياق ترصد «الأنباء» أهم 12 ملفا وهي كالتالي:

1ـ استكمال البوست تريد

قطعت البورصة خطوة مهمة في هذا الملف، وذلك بإنجاز المرحلة الأولى PTM التي تضمنت 8 تغييرات جديدة، وينتظر أن تستكمل المرحلة الثانية خلال 2018 والتي ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية، هي الوسيط المؤهل وغير المؤهل، وإدارة المخاطر كطبقات حماية لإخفاقات التسوية النقدية، بالإضافة إلى التغيرات التقنية، فيما تستكمل الثالثة والأخيرة في 2019، وتحظى منظومة ما بعد التداول بأولوية كبيرة لبورصة الكويت، حيث يؤدي إنجاز هذا الملف إلى تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على ضخ السيولة في البورصة.

2ـ ترقية البورصة فعلياً

ستدخل ترقية بورصة الكويت إلى مؤشر فوتسي حيز التنفيذ الفعلي في سبتمبر 2018، على أن تخضع للمراجعة في مارس المقبل، وكانت «فوتسي» أعلنت مطلع ديسمبر الجاري عن احتمالية ضم 9 شركات كويتية مع إمكانية تعديل القائمة وفقا للبيانات المالية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2017، ومتوقع أن تستقطب البورصة سيولة أجنبية كبيرة بدخول الترقية حيز التنفيذ الفعلي.

3ـ تقسيم البورصة إلى 3 أسواق

ينتظر أن تنتهي البورصة خلال الأشهر المقبلة من تقسيم السوق إلى 3 أسواق، وهي كالتالي سوق أول، سوق رئيسي، وسوق المزادات، وتهدف البورصة من هذا الإجراء معالجة شح السيولة وجذب المستثمرين.

4ـ تحديد آلية بنك التسويات

تسعى البورصة إلى الانتهاء خلال العام الجديد من تحديد آلية بنك التسويات المزمع إنشاؤه بشكل واضح المعالم، حيث من شأن ذلك تعزيز منظومة التداول الاحترافية الجديدة.

5ـ طرح المنتجات الجديدة

يجب الإسراع في طرح الأدوات الاستثمارية الجديدة التي أعلنت عنها شركة البورصة قبل فترة ليست بقليلة، وتتمثل هذه المنتجات في سندات وصكوك ومؤشرات جديدة، يحتاج اليها السوق بشكل ملح خلال العام الجديد.

6ـ إدراج شركات عائلية ونفطية

تسعى البورصة منذ فترة إلى جذب شركات جديدة ذات ملاءة مالية للإدراج في البورصة كبديل عن الشركات المنسحبة، وأكد المسؤولون أهمية استقطاب الشركات العائلية وشركات الخدمات النفطية لما لها من أهمية كبرى في زيادة القيمة الرأسمالية وجذب المستثمرين.

7ـ إطلاق سوق الـ OTC

ينتظر أن تطلق البورصة سوق التداول خارج المنصة OTC خلال الفترة المقبلة، وهو سوق معني بكل التعاملات الخاصة بالأوراق المالية غير المدرجة، إضافة الى الشركات المنسحبة أو المشطوبة، وذلك في نطاق قانوني يعتمد على الشفافية والوضوح.

8ـ نظام المشتقات الجديد

مطلوب إنجاز نظام المشتقات الجديد، بعد إيقاف النظام القديم، حيث من شأن ذلك تعزيز الثقة بالسوق وزيادة السيولة عبر قنوات استثمارية مهمة.

9ـ تفعيل صانع السوق

رغم إطلاق نظام صانع السوق قبل نهاية 2016، إلا أنه حتى الآن لم يتم تفعيل هذا النظام، ويجب على البورصة التوصل إلى آلية تعمل على تشجيع الشركات الاستثمارية المرخص لها على القيام بهذا الدور المهم.

10ـ إقراض واقتراض الأسهم

تعكف البورصة حاليا على التوسع في تقديم هذا المنتج خلال 2018، من خلال المرحلة الثانية من منظومة ما بعد التداول، وذلك بعد قصرها على صانع السوق في المرحلة الأولى.

11ـ البيع على المكشوف

من المنتظر أن تفعّل بورصة الكويت آلية البيع على المكشوف خلال العام الجديد، وهي خطوة تهدف إلى تنويع الخيارات الاستثمارية أمام المستثمرين، وتعزز مستويات السيولة المتدنية.

12ـ خصخصة البورصة

أعلنت هيئة أسواق المال عن طرح مناقصة لتقديم خدمات استشارية لشركة بورصة الكويت، للمزايدة على حصة من أسهم رأسمال «البورصة»، على أن ينتهي تاريخ الطرح في 7 يناير 2018، وهي خطوة تأتي في إطار استكمال الخطوات الجادة التي قطعتها «هيئة الأسواق» بشأن إنجاز ملف خصخصة بورصة الكويت بتحديد ضوابط استقطاب المشغل العالمي الذي سيشارك في إدارة سوق الكويت المالي، فضلا عن تحديد نطاق زمني لإنجاز الخصخصة.

تايم لاين البورصة في 2018